

دروس في علم الأصول

[211] أخذ القطع بالحكم في موضوع الحكم قد يفترض تارة أخذ القطع بالحكم في موضوع نفس ذلك الحكم، وأخرى أخذه في موضوع حكم مضاف له، وثالثة أخذه في موضوع مثله، ورابعة أخذه في موضوع حكم مخالف، ولا شك في إمكان الأخير، وإنما وقع الكلام في الافتراضات الثلاثة الأولى. أخذ العلم بالحكم في موضوع نفسه: أما الافتراض الأول، فقد يبرهن على استحالة بادائه للدور، إذ يتوقف كل من الحكم والعلم به على الآخر. وقد يجاب بأنه لا دور لأن الحكم وإن كان متوقفا على القطع لأنه مأخوذ في موضوعه، إلا أن القطع بالحكم لا يتوقف على ثبوت الحكم، وتحقيق الحال في ذلك أن القطع بالحكم إذا أخذ في موضوع شخص ذلك الحكم، فاما أن يكون الحكم المقطوع دخيلا في الموضوع أيضا، وذلك بأن يؤخذ القطع بالحكم بما هو مصيب في الموضوع، وأما أن لا يكون لثبوت ذات المقطوع دخل في الموضوع، ففي الحالة الأولى تعتبر الاستحالة واضحة لوضوح الدور وتوقف الحكم على نفسه عندئذ، وأما في الحالة الثانية فلا يجري الدور بالتقريب المذكور ولكن الافتراض مع هذا مستحيل وقد برهن على
